الفصل الثالث

المشكلات والتحديات
التى تواجه التعليم الجامعى
(التشخيص ومقترحات الحلول)

المشكلات والتحديات

مقدمة

تواجه الجامعات المصرية العديد من المشاكل والتحديات التى تتطلب مراجعة شاملة، تمهيداً لاقتحامها ومواجهة جذورها وأسبابها وتداعياتها، فى إطار رؤية استراتيجية قومية للتغيير فى التعليم الجامعى، وبمشاركة فعّالة لكل الأطراف المعنية.

ورغم تداخل كثير من هذه المشاكل والتحديات، إلا أنه يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: سياسة التعليم الجامعى.

ثانيًا: الإدارة الجامعية.

ثالثًا: الموارد البشرية: الطلاب، هيئة التدريس.

رابعًا: المناهج الدراسية.

خامسًا: الموارد المالية.

سادسًا: الإمكانات المادية والخدمات التعليمية المساعدة.

سابعًا: استقلال الجامعات.

ثامنًا: الدراسات العليا والبحث العلمى.

تاسعًا: نظم التعليم والتدريس والاختبارات.

عاشرًا: خدمة المجتمع.

حادى عشر: التقييم.

والأسلوب المحتذى فى هذه الدراسة هو تشخيص الواقع، ثم تذكر التحديات، يليها التوصيات واقتراحات للمواجهة تطرح كأساس للحوار، بُغية الوصول إلى أمثل الحلول، واختيار أفضل الأساليب ذات القيمة المضافة العالية فى عملية التطوير، كل ذلك آخذين فى الاعتبار مواطن القوة والجوانب الإيجابية والفرص المتاحة لتطوير منظومة التعليم الجامعى بمستجدات مبتكرة.

أولاً: سياسة التعليم الجامعى (التوجهات)

- تتأسس السياسة العامة للتعليم فى مصر على نصوص دستورية تعبر عن واقع وآمال وطموحات المجتمع المصرى.

أ- الواقع:

- لقد أثرت التحولات السياسية فى مصر على مسار التعليم من حيث السياسة والتوجهات، إذ يؤكد الواقع اتجاه بوصلة الجامعة وفقا لتوجهات الدولة، وتحولها من مسار التوجه الاشتراكى إلى مسار الانفتاح الاقتصادى ثم التوجه الرأسمالى، لكن ذلك التحول لم يخلّص الجامعات من توجهات المراحل السابقة، وبذلك تتبدد الجهود فى رواسب التعايش بين عناصر الماضى وتوجهات الحاضر فى غير اتساق، وقد نجم عن ذلك خلط فكرى بين توجهات المرحلتين.
- كما تأثر النمط الإدارى للجامعة بالنمط العام لإدارة المجتمع، حيث نحت تقاليد النمط المحتذى إداريًا نحو الروتينية والبيروقراطية والمركزية.
- غاب عن منهج إنشاء الجامعات (خاصة الإقليمية) النسق الاجتماعى والثقافى والاقتصادى الخاص بالإقليم الذى تنشأ فيه نتيجة لطغيان النمطية وتوحيد التوجهات، مما بذر بذور الغربة بين الجامعة والتربة الاجتماعية الحاضنة، وأفرز مشاكل وسلبيات يتم حلها بمسكنات تتمثل فى استحداث إجراءات مؤقتة، غالبًا ما تأتى دون تكامل أو انسجام فيما بينها.

- اتباع سياسة الترضية بقبول أعداد غفيرة من الطلاب، وتوزيعهم بما لا يخدم سوق العمل المحلى أو الدولى، واحتياجات كلّ منهما من العمالة الفنية (خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات ومخاطرها فيما تكفله من حرية انتقال القدرات) كما لا يخدم عملية تحقيق أهداف التعليم التقليدية والأساسية.

- يفد الطالب إلى الجامعة بعد اثنى عشر عامًا دراسيًا على الأقل، مفتقدًا الكثير من قدرات البحث عن المعارف والمعلومات الحديثة، ومحرومًا من التدريب وتنمية المهارات التى تمكنه من بدء حياته الجامعية على قاعدة راسخة، مما يهبط بالتعليم الجامعى إلى مستوى التعليم العام فى السنة الأولى على الأقل.

- اختلال النسبة هبوطًا بين عدد طلاب الدراسات العليا وجملة طلاب الجامعة الآخذة فى التزايد، مما يفسر القصور فى مستوى الدراسات العليا والتنازل فيها.

- التوحيد إلى حد التنميط والجمود من حيث حجم الهيكل الإدارى وقدراته وتسيير العلاقات بين المستويات الأفقية والرأسية فى الجامعات وكذلك قصور النظام المالى، كل ذلك رسخ مناخ الجمود فى الإجراءات والتكرار فى المقتنيات وافتقاد محركات التجديد والمبادأة والمبادرة بتنميطها، رغم تباين احتياجات وثقافة وقضايا ومشكلات كل إقليم.

ب- التحديات:

من أهم التحديات التى تواجه الجامعات من حيث السياسة التعليمية ضرورة تحقيق ما يلى:

١- المحافظة على هوية المجتمع المصرى وتقوية الشعور بالانتماء إليه، والاعتزاز بقيمه وحضارته، ومعرفة أهم آثاره فى الحضارة الإنسانية وإسهامه فى بنائها، ذلك بالإضافة إلى المحافظة على استقرار هذا المجتمع وصيانته.

٢- جدوى رعاية المصريين المهاجرين والمغتربين كمسئولية قومية سياسية تعمل على الحفاظ على ثقافتهم وحضارتهم، وهويتهم وانتمائهم للوطن الأم، وتيسير اتصالهم وتعظيم استفادتهم من الإمكانات المتاحة.

٣ـ التزام الجامعات بمتطلبات ومسئوليات وظيفتها الاجتماعية لإحداث التطور المنشود من التنمية البشرية .

٤ـ فتح قنوات التواصل الأفقى بين مؤسسات التعليم الجامعى على مستوياته المتنوعة ، وكذلك مع مؤسسات المجتمع ، وتيسير هذا التواصل بتوفير احتياجات الأداء الوطنى والتعليم الجامعى وما قبله .

٥ـ إتاحة فرص التعليم الجامعى للجميع ، عن طريق تنوع الوسائل والأساليب الحديثة مثل الدوائر التليفزيونية المغلقة ، والتعليم عن بُعد ، والتعليم المفتوح ، مع توجيه عناية خاصة للمتفوقين من الطلاب .

٦ـ توجيه سياسة قبول الطلاب بالجامعة على أساس قدراتهم الحقيقية وليس من خلال معيار أوحد ، وكذلك الالتزام بسياسة اختيار المعيدين من أفضل العناصر المرشحة ، وتوفير فرص الرعاية الملائمة والأساليب المناسبة لتقييم الأداء فى فترة اختبار محددة يتقرر بعدها مدى الصلاحية للاستمرار فى الجامعة .

٧ـ توجيه سياسة إعداد عضو هيئة التدريس (بالإضافة إلى اكتساب مهارات البحث العلمى) نحو تحقيق ما يلى :

ـ الإعداد التربوى المناسب وموالاة تطوره من خلال دورات تدريبية متطورة ، تلاحق متغيرات العصر فى طريق التعليم وتقنياته المطلوبة فى التخصصات المختلفة .

ـ الإعداد التخصصى ، وفق أحداث التطورات فى المحتوى والبنى المعرفية .

ـ الإعداد الثقافى العام ، الذى يجمع بين تكوين القدوة فى السلوك والإلمام بطموحات المجتمع المصرى والتعرف على أهم المؤثرات الخارجية عليه لمواجهتها .

ـ التزود بالأسس العلمية المستحدثة فى الإرشاد التعليمى وأساليبه وأدواته ، وحل مشكلات الطلاب ، وطرق التعرف على الواعدين منهم ، والمهارات اللازمة لتكوين العلماء والباحثين وتحفيز الموهوبين منهم .

٨ ـ تحقيق الموضوعية فى إتاحة الفرص التالية لأعضاء هيئة التدريس :

- الترقى فى الوظائف وتوفير متطلبات التميز والملاحقة وتوفير الدخل المناسب.

- الإجازات العلمية.

- الاشتراك فى المؤتمرات فى الداخل والخارج.

- الإعارات العلمية الهادفة لمصلحة الوطن (وليس لمنافع غير مرتبطة بالتخصص).

- تبادل مشاركة الأساتذة فى الجامعات الأخرى، تطعيمًا وتبادلاً للخبرات.

٩- إيجاد الإطار النظامى والإمكانات التقانية للترابط والتعاون وتبادل المنافع والعمل المشترك بين:

- الأقسام داخل كل جامعة.

- الأقسام المتناظرة فى الجامعات المختلفة.

- الجامعات فيما بينها.

- الجامعات ومراكز البحث العلمى فى مصر.

- الجامعات ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة.

- الجامعات المحلية والجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمى ذات العلاقة فى الداخل والخارج.

- الجامعات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

١٠- الالتزام بمنظومة تخطيطية بحثية تعليمية قصيرة المدى، وأخرى طويلة المدى، لكل جامعة، (على أن يؤخذ فى الاعتبار التركيز على حل مشكلات المجتمع):

- وضع خطة البحث العلمى داخل الجامعة وارتباطها بالمجتمع المحيط تبادلاً للمنافع.

- خطة للعمل على تطوير البيئة المحلية واستنفار طاقات المجتمع البشرية واستثمار الثروات الطبيعية.

- العمل على توطين التقانات المتقدمة وإنتاجها، ذلك بالتدريب عليها.

- مراعاة الجامعات لحاجات البيئة المحلية، والتأكيد على المشاركة الفعّالة فى برامج التنمية المحلية القومية.

١١- إلزام الجامعات بمتابعة خريجيها فى مواقع عملهم، وإتاحة الفرصة لتنميتهم، وجعلهم روافد مستمرة للتعرف على كفاءة العملية التعليمية فى الوفاء بحاجات المجتمع، والتعرف المستمر على حاجات المجتمع من الخبرات والمهارات وصولاً إلى العمل على الوفاء بهذه الحاجات من خلال خطط الدراسة ومناهجها بالجامعة.

١٢- الحرص على التطوير المستمر فى العملية التعليمية بالجامعة بالتأسيس على منهج البحث العلمى والتجريب التربوى، وجعل الإرشاد والتوجيه التعليمى جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية.

١٣- جعل التقييم المستمر للأداء الجامعى فى مختلف مواقعه ولكافة عناصره البشرية والمادية، ودراسة نتائج هذا التقييم، جزءًا أساسيًا فى فاعلية التعليم الجامعى، وأن يؤسس على هذا التقييم تطوير شامل للمواقع والعناصر المتنوعة، كما يؤسس عليه تحديد تكلفة التطوير ومساره.

١٤- إتاحة الفرص المناسبة للاشتراك فى تطوير التعليم الجامعى وإدارته وتقييمه لقيادات البيئة المحلية وقيادات المجتمع الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى عناصر مجتمع الجامعة، وبخاصة أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

١٥ - الاجتهاد فى جعل التعليم همًا مجتمعيًا ومسئولية جماعية يتعاون فى الوفاء بأعبائها جميع عناصر المجتمع الرسمية والأهلية. وتشجيع رصد الأوقاف على التعليم، ومشاركة أجهزة الإعلام فى الترويج لهذا الهدف.

جـ- التوصيات والمقترحات:

- أن تقوم استراتيجية وسياسة التعليم الجامعى على جملة من المبادئ والاتجاهات النابعة من السمات الأساسية لمسيرة النهضة المجتمعية المنشودة، لتعمل على:

١ـ استغلال الإحساس بالحاجة لإحداث التطوير بمغالبة الصعاب وابتكار الحلول المناسبة لمواجهة أولويات المشاكل، واستيعاب المتغيرات وتحولاتها.

٢ـ جعل التنمية البشرية هدفًا قوميًا، يؤكد حق الإنسان فى أن يكون محورًا أساسيًا فى التنمية.

٣ـ تنوع الفكر وإطلاقه دون انفراد تيار بعينه فى مجالات الدراسة الجامعية بزعم امتلاك الحقيقة المفردة بهدف فرض الوصاية.

٤ـ الحفاظ على الهوية الثقافية كسبيل لعدم الذوبان فى الآخر فى ظل العولمة، مع المشاركة فى صنع الحضارة واستهلاك مفرداتها.

٥ـ تواصل النهضة، فالنهضة عمل قوامه تراكم خلاق متواصل، وليس طفرة بلا جذور؛ ذلك لأن المعرفة العلمية عملية تراكمية مركبة.

٦ـ الاهتمام بعلوم عصر التكنولوجيا المتقدمة ومنجزاتها، وخاصة فى بناء مجتمع معرفى يؤهل نفسه لإنتاج المعارف واستخدامها.

ثانيًا: الإدارة الجامعية

أ ـ الواقع:

١ـ الحاجة إلى منظومة إدارية متطورة ومنضبطة ومبرمجة لتعظيم الاستفادة منها.

٢ـ عدم استقرار الهياكل التنظيمية مع الخلل فى العلاقات الوظيفية، مما يؤكد الاحتياج للاستقرار فى اللوائح والقوانين التى تحكم العمل الجامعى.

٣ـ عدم كفاية جهود الإدارة فى توفير مصادر وشبكات المعلومات والمكتبات والتدريب عليها واستخدامها فى تسيير وانضباط الأداء.

٤ـ سيطرة المركزية على الأداء سلب القيادات حرية المبادرة والتطوير.

٥ـ قولبة الجامعات فى نمط جامد موحد لا يساير التطور ولا يتوافق مع حاجة المجتمع المحلى المحيط.

٦ـ هناك حاجة لضبط وتحديث معايير اختيار القيادات الجامعية وحتمية تأهيلهم التأهيل المناسب لمسئوليتهم الإدارية والقيادية.

٧ـ غياب سياسة التقييم المستمر، وعدم وجود معايير واضحة لضبط الجودة.

٨ـ ضعف الالتزام بمنظومة القيم والتقاليد الجامعية.

٩ـ غياب استراتيجية ثقافية رائدة تقود المجتمع وترسم سبيل النمو السليم.

١٠ـ إهمال الدور الجامعى الفاعل فى وضع خطط التنمية والتطوير، وضعف المشاركة المجتمعية، وعدم الربط مع مؤسسات المجتمع بشكل مقنن.

ب ـ التحديات

إن النمط الإدارى الذى تسير عليه الجامعات، وبحكم الميراث التاريخى الطويل، كان لا بد أن يتأثر بالنمط العام لإدارة المجتمع، من حيث تمركز السلطة وبطء الإنجاز، وغلبة الشكلية والتطبيق الحرفى للوائح والنظم، ومن ثم فإنه لا غنى على الإطلاق عن تطوير الإدارة الجامعية كمنطلق أساسى لتطوير الجامعات.

ج ـ التوصيات والمقترحات

إن الإدارة الجيدة هى أساس كل تقدم ونجاح، وهى عملية منهجية تعتمد على التخطيط أساسًا لها، ويشمل ذلك الاستثمار الجيد للموارد المادية والبشرية المتاحة والمحتملة، للوصول إلى الأهداف المطلوبة، آخذة فى الاعتبار الأوضاع السياسية والمجتمعية القائمة.

ولا يمكن فصل ضعف العملية الإدارية عن غيرها من مشاكل التعليم الجامعى، فهى تؤثر فى تلك المشاكل وتتأثر بها، وبالتالى فقد وجب تحديثها لتتواكب مع تطوير التعليم الجامعى، فى إطار التوصيات التالية:

١ـ اعتبار الهيكل الإدارى جزءاً لا يتجزأ من التكوين الوظيفى فى التخصصات والأنشطة الجامعية المختلفة.

٢ـ تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وتأصيل مبدأ تفويض السلطات، ووضع دليل لكل مستوى من مستويات الإدارة الجامعية مع توصيف الوظائف وتحديد السلطات، وأن تكون سلطات الفرد متناسبة مع مسئولياته.

٣ـ تحديث نظم المعلومات واستخدام الأجهزة الحديثة لهذا الغرض فى كافة مرافق العملية الإدارية بالجامعة، والتدريب عليها.

٤ـ توفير الأبنية والمرافق بالجامعة لتستوعب جميع الأنشطة الجامعية من تعليمية وبحثية وطلابية وإدارية وخدمية، ووضع معايير نمطية لها.

٥ ـ إجراء دراسة استطلاعية ميدانية لحالة الجامعات، والبدء بتجربة محدودة للتطوير وقابلة للانتشار عند التأكد من نجاحها، أو دراسة عينة ممثلة لها وتشمل كافة نواحى الإدارة الجامعية تمهيداً للتوسع فى برامج للتحديث والتطوير.

٦ ـ مع زيادة الجامعات يتطلب الأمر إنشاء معهد متخصص لتدريب جيل جديد على الإدارة الجامعية، مع الاستعانة بجهود بعض الجهات المتخصصة فى هذا المجال، وتنمية العاملين القدامى فنيّا وإداريّا.

٧ ـ الالتزام بالمعايير الموضوعية فى اختيار وتأهيل كافة القيادات الإدارية فى الكوادر الجامعية.

٨ ـ إعداد مركز للتدريب المهنى بالتعليم العالى؛ لتدريب العناصر البشرية المعاونة فيما يفيد فى تنفيذ أهداف التعليم الجامعى، وبما يحقق تنمية هذه العناصر.

٩ ـ إعداد جيل من البُحاث فى مجال الإدارة الجامعية من طلبة الدراسات العليا الإدارية.

١٠ ـ إعداد جدول زمنى للانتهاء من تقنيات ميكنة الإدارة، وتنمية شبكة الاتصالات، ونشر استخدام البريد الإلكترونى بين وحدات المؤسسات التعليمية، ذلك لتيسير وضبط الأداء.

ثالثاً: الموارد البشرية

لا شك أن مسئولية الجامعات يجب أن تمتد فى الوقت الحالى إلى تخريج قادة التقدم والتطوير القادرين على صنع المستقبل، هذا بجانب مسئولياتها عن تخريج أفراد ينضمون إلى قوى العمل، وفق متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية. ولا شك أن أهم الموارد البشرية فى التعليم الجامعى هى الطالب وهيئة التدريس.

١ ـ الطلاب:

أ ـ الواقع

* **حقوق الطلاب** مهدرة من حيث:

١ ـ عدم الاعتداد بقدرات المتقدمين وميولهم.

٢ ـ عدم الاعتناء بحرية التفكير والإبداع.

٣ ـ حرمان الطالب من القدرة على تحليل المشاكل ومواجهة المواقف، والتدريب على اتخاذ القرار والرؤية المستقبلية.

٤ ـ إهدار حق التميز و قدرة الموهوبين وحق الطالب فى اختيار المقررات المرتبطة بميوله، وكذلك الإسهام فى إدارة العملية التعليمية.

٥ ـ تدهور الخدمات والرعاية المتاحة للطلاب وأهمية تحديد مسئولية أعضاء هيئة التدريس عن ذلك.

٦ ـ اختلال معايير النسب العددية الفاعلة (طالب/ أستاذ/ كلية/ جامعة/ عاملين/ . . .).

* **نظام القبول**

١ ـ عدم مواكبة التخطيط التعليمى ليستبق المتغيرات المتوقعة، بمعنى استباقه لخطط التنمية الشاملة بفترة لا تقل عن خطة تنموية كاملة (خمس سنوات).

٢ ـ تحكم الاعتبارات السياسية فى أعداد المقبولين وتوجهاتهم.

٣ ـ عدم التركيز على حاجة المجتمع من الخبرات التطبيقية المتاحة فى وقت زادت نسبة التوجه نحو التعليم النظرى .

٤ ـ تأثر القبول بالكليات العملية بقلة الاعتمادات وارتفاع التكاليف المطلوبة لها .

٥ ـ عدم الالتزام بالمعايير التعليمية الحديثة والمعتمدة على أسس متنوعة مرتبطة بالاستيعاب وليس التلقين والاسترجاع .

*** نظام الدراسة**

١ ـ النظام لا يتيح الفرص للطلاب لاختيار ما يتفق مع قدراتهم واستعدادهم .

٢ ـ لا يوفر فرصًا متعددة ومتنوعة تؤهل لحاجة سوق العمل وترتبط به .

٣ ـ الانفصام لا يتيح فرصًا لتفاعل الطلاب مع هيئة التدريس ، فيحرمون من الترابط الأكاديمى و الرعاية العلمية والاجتماعية نتيجة لضغط الأعداد المتزايدة .

٤ ـ لا يتيح آفاقًا لخروج الطلاب لخدمة المجتمع والتفاعل معه .

٥ ـ لا يركز على التأهيل فى ممارسة البحث العلمى ، والاشتراك فى إدارة العملية التعليمية ، والتعامل بمهارة مع مصادر المعلومات الحديثة .

ب ـ التحديات

إن العقبة التى تعوق التنمية فى مصر وتوقف انطلاقها ليست أبدًا ندرة موارد ولا نقصًا فى التمويل ، ولكن العقبة الحقيقية تكمن فى ضعف قدرة الإنسان المسئول عن قيادة التنمية العلمية والبشرية بينما هو العنصر الأهم والأخطر من بين عناصر البناء والارتقاء ، وهذه هى المهمة الأولى للجامعات من خلال تحديد نسب قبول الطلاب وإعدادهم ومتابعة تأهيلهم لدورهم التنموى .

ج ـ التوصيات والمقترحات

*** نظام قبول الطلاب بالجامعات**

١ ـ تطوير معايير القبول بالجامعات لتتضمن ـ درجات الطالب ودرجات المواد المؤهلة

والتاريخ الدراسى إضافة إلى إجراء اختبار للقدرات المؤهلة ـ جزءاً من امتحان الثانوية العامة بنفس رقم الجلوس .

٢ ـ مراعاة احتياجات سوق العمل عند تحديد أعداد الطلاب المقرر قبولها بكل كلية (بناء على دراسات دورية لسوق العمل واحتياجاته ومستواها) ، إضافة إلى التنسيق بين برامج التعليم العالى وما قبله تكوينًا وتأهيلا .

٣ ـ تخليق منظومة تعليمية بينية (بين ما قبل الجامعى وما بعده) تتمثل فى المعاهد المجتمعية (Community College) ، التى تؤهل للعمل فى فترات الدراسة بأسلوب مواز ، يسمح بعد فترة بالعودة إلى الالتحاق بالتعليم العالى ، ولا يتعارض مع التفرغ أو الانتساب .

*** رعاية الطلاب وتنمية قدراتهم**

١ ـ إتاحة الفرصة لكل طالب تتوفر فيه القدرة للالتحاق بالجامعة .

٢ ـ دعم الأنشطة الطلابية على المستويات الثقافية والرياضية والفنية ، ورفع مستوى منظومة الحياة الجامعية مع الرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب ، بهدف تعميق الانتماء القومى ، وتفعيل دور الاتحادات الطلابية اجتماعيّا وسياسيّا .

٣ ـ تطوير أساليب التربية لتصبح :

* تطويرية لا جامدة .

* انفتاحية لا انغلاقية .

* تكاملية شاملة لا جزئية ضيقة .

* إبداعية فكرية وليست مجرد ترديد ما فى الذاكرة .

* مستمرة لا وقتية .

* حوارية لا تنفيذية .

* جماعية لا فردية .

* علمية عقلانية ناقدة لا ناقلة ولا مستسلمة .

* ديمقراطية لا تسلطية .

* توقعية لا عشوائية .

* تعين على استشراف المستقبل والتخطيط له .

٤ ـ رعاية خاصة ومتخصصة للنابهين والموهوبين من الطلاب وكذلك ذوى الاحتياجات الخاصة وتيسير الوسائل المطلوبة لتأهيلهم لدورهم القيادى والمستقبلى .

٢ ـ أعضاء هيئة التدريس

أ ـ الواقع والتحديات

* المعوقات المنظورة

١ ـ اختلال نظام تعيين مساعدى هيئة التدريس دون تقييم مسبق أو لاحق كشرط للاستمرارية وتحديده بمرحلة تكوينية وتأهيلية تحدد مدى استمراريته فى طرق التدريس والبحث .

٢ ـ التهاون فى التكوين التربوى (التنازل فى الدورات التدريبية والتجهيزية للكادر) .

٣ ـ إهدار الكفاءات والقدرات المتاحة نتيجة اجتذابها خارج الجامعة بعد تحمل أعباء التكوين .

٤ ـ اختلال النظام الهرمى فى الأقسام بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس .

٥ ـ استهلاك وقت الأستاذ فى مهمات غير تعليمية أو بحثية خارج الجامعة .

٦ ـ غياب التوجهات البحثية وإهمال تطوير المقررات .

* **أسس الاختيار (خاصة المعيدين)**

١ ـ المعيار الأهم حاليًا يتوقف عند الحصول على المؤهل المطلوب المرتكز على القدرة على التحصيل .

٢ ـ لا تدخل القدوة الحسنة والسلوك القويم فى الاختيار ، وكذا الاستعداد للبحث والقيادة وخدمة المجتمع .

٣ ـ لا متابعة للقدرات والسلوكيات إلا من شهادة حسن السير والسلوك.

٤ ـ الاختيار نهائى فى غالب الأحوال، وفترة الاختبار صورية ومطلوب الجدية فيها.

*** إعداد هيئة التدريس**

١ ـ ضعف الإعداد العلمى والتربوى وعدم التأهيل للخروج لخدمة المجتمع والإنتاج أو رعاية الطلاب.

٢ ـ عدم التأكيد على قيمة العائد العلمى ومردوده فى خدمة المجتمع بالتوجيه فى اختيار الرسائل والبحوث التى تُختار للماچستير والدكتوراه.

٣ ـ عدم إعداد الموفدين للخارج ثقافيًا ولغويًا قبل السفر، وجدوى تحديد متطلبات تضعها لجنة الابتعاث للاستفادة من بعثاتهم وتأهيلهم للتخصص المطلوب لمواجهة مشاكل محددة مسبقًا بنظرة تحليلية فردية.

*** تنمية وتحفيز هيئات التدريس**

١ ـ قصور المكتبات والمراجع ومصادر المعلومات الحديثة المطلوبة لاستمرارية رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس.

٢ ـ انخفاض دخل عضو هيئة التدريس وانشغاله بزيادة دخله من جهد خارج الجامعة.

٣ ـ انحسار فرص التحفيز وضعف الاحتكاك الخارجى بالبعثات والإجازات الدراسية.

٤ ـ عدم وجود نظام للتعاون مع مؤسسات المجتمع والإفادة من الخبرات المتاحة، التى تسمح بزيادة الدخل للجامعة دون التأثير المباشر على وظيفة عضو هيئة التدريس الأساسية.

٥ ـ قلة البحوث الميدانية التطبيقية لارتفاع تكلفتها.

ب ـ التوصيات والمقترحات

نظرًا لأهمية حسن اختيار أعضاء هيئة التدريس وإعدادهم علميًا وتربويًا وتنمية

قدراتهم، ومتابعة أنشطتهم فى مجالات التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع، وتقييم هذا النشاط بصفة مستمرة، وحفز المجدين فى تلك الميادين، يوصى بما يلى:

١ ـ ضرورة تحديد الهياكل الوظيفية فى الأقسام العلمية بالجامعات، وفقًا للتخصصات المطلوبة وما تفرضه التطورات العلمية عليها، بما يتوافق مع أعباء كل قسم ونسبة المتفرغين، بحيث يكون التعيين فى وظائف هيئة التدريس فى حدود ما يتطلبه التخصص و تسمح به هذه الهياكل والتخصصات.

٢ ـ إجراء دراسة تحليلية عن توزيع ساعات العمل لعضو هيئة التدريس والقيادات بين التعليم والبحث العلمى والإشراف على الرسائل العلمية، والأعمال الإدارية والأنشطة الريادية، والأعمال الاستشارية، وخدمة المجتمع، بهدف التعرف على أوجه العجز والفائض فى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات المختلفة.

٣ ـ التوسع فى اشتراك أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والمهمات العلمية، وتشجيعهم على الإسهام فى البحوث الهادفة لخدمة المجتمع، وكذلك التوسع فى دعوة الأساتذة الزائرين من الجامعات والمراكز العلمية الأجنبية المتميزة.

٤ ـ تحديد العدد الأمثل من الرسائل العلمية التى يمكن أن يشرف عليها الأستاذ الواحد مع رفع مستوى الرسائل وربطها بحاجة المجتمع، آخذين فى الاعتبار قيامه بواجباته الجامعية الأخرى.

٥ ـ وضع معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس بما يحقق الشفافية المطلقة.

٦ ـ إحكام قواعد ونظم إعارة أعضاء هيئة التدريس بحيث لا يتأثر مستوى العملية التعليمية أو الإشراف على الرسائل العلمية، وإعادة النظر فى احتساب مدة الإعارة والإجازات الخاصة لأعضاء هيئة التدريس، ومدى ارتباط مدة الإعارة بمسئوليته التعليمية وحساب ذلك عند الترقى.

٧ ـ العمل على تيسير السبل للترقى وتوفير الحياة المستقرة لأعضاء هيئة التدريس.

٨ ـ العودة إلى نظام الإعلان عن الوظائف الشاغرة فى هيئة التدريس بهدف اختيار أفضل العناصر، ولإعطاء الفرصة للمتخصصين فى نشر قدراتهم على مجال

أوسع فى المجالات المستحدثة للتقدم لهذه الوظائف، سواء من داخل الكلية أو خارجها.

٩ ـ القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية بالجامعات والتى تعتبر مسبّة تعليمية.

١٠ ـ إنشاء مركز قومى فى هيئة أكاديمية للتكوين والاستمرارية فى تنمية هيئات التدريس ومتابعتهم فى إطار أمانة المجلس الأعلى للجامعات يباشر المسئوليات التالية:

ـ تطوير نظم اختيار وإعداد أعضاء هيئة التدريس.

ـ تطوير نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس، بحيث لا تقتصر على البحوث العلمية التى تجيزها لجان الفحص فقط، بل يشمل أيضًا الأداء التعليمى والجوانب السلوكية والإسهام فى الأنشطة الطلابية وخدمات المجتمع وتنمية البيئة. وحضور دورات تأهيلية.

ـ تطوير نظام متكامل لتحديد مسئولية أعضاء هيئةالتدريس وتقييم أدائها، ويمكن أن يرتبط عضو هيئة التدريس لمدة محددة بأحد التوجهات المطلوبة مثل نشاط التدريس أو البحث العلمى أو رعاية الأنشطة العلمية والاجتماعية والثقافية للطلاب. على أن يشمل النظام تنمية القدرة على التقييم الذاتى فى صورة تقرير يعده عضو هيئة التدريس عن إنجازاته التعليمية أو تقييم الجهد العلمى والبحثى أو مستوى رعاية الطلاب.

ـ التزام أعضاء هيئة التدريس بساعات مكتبية يقومون خلالها بتقديم الإرشاد والمعونة للطلاب.

ـ تنظيم الدورات التأهيلية فى أصول التربية وتقنيات التعليم لأعضاء هيئة التدريس الجدد.

ـ تنظيم دورات التدريب والتنمية المستمرة فى مجالات التخصص المختلفة لأعضاء هيئة التدريس، وذلك فى مفهوم استمرار التعلم مدى الحياة (Life Long Education).

ـ إتاحة الفرص لأعداد متزايدة من أعضاء هيئة التدريس للاحتكاك الدولى، للتعرف على المتغيرات التى تحدث فى برامج التعليم الجامعى فى أقسام مماثلة لأقسامهم فى جامعات العالم المتقدم.

ـ تنظيم دورات تدريبية تنشيطية لأعضاء هيئة التدريس، فى فترات زمنية مناسبة، لمساعدتهم على متابعة التطورات العلمية العالمية فى مجالات تخصصهم.

ـ تنظيم دورات مكثفة لطلاب البحث والمدرسين المساعدين يشرف عليها الأساتذة، وتوجيههم للتعرف على التطورات العلمية فى مجالات التخصص، فضلاً عن تدريبهم على مناهج البحث العلمى وتكنولوچياته.

١١ ـ السماح للطلاب بأن يكون لهم دور للمشاركة الإيجابية بالاستقصاء والبحث وإبداء الرأى فى المراجع مع الاستفادة من جهد أعضاء هيئة التدريس وفق معايير وضوابط يتفق عليها، كما هو معمول به فى الجامعات الأجنبية.

١٢ ـ العودة إلى نظام «الأستاذ المتميز» أو «أستاذ كرسى»، يرقى إليها الأساتذة أصحاب الإنتاج العلمى المميز.

١٣ ـ وضع ميثاق شرف ملزم يَحكم علاقة أعضاء هيئة التدريس، ويحدد مسئوليات وواجبات عضو هيئة التدريس، والمنهج السلوكى الذى يمثل القدوة الطيبة للطلاب. وكذلك التصدى بحزم لبعض الظواهر السلبية التى تشوب العملية التعليمية، ومنها ظاهرة الدروس الخصوصية وغيرها.

١٤ ـ العمل على تفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس تفرغًا كاملاً للعملية التعليمية، ذلك يستلزم وضع ضوابط حاكمة لحسن أداء مهامهم التعليمية والبحثية، وتحفيزهم ماديًا.

رابعًا: المناهج الدراسية

أ ـ الواقع

١ ـ عدم مواكبة المؤسسات الجامعية وهياكلها للتطور العلمى والتكنولوچى للمناهج والبرامج البينية رغم إتاحتها عالميًا.

٢ ـ عدم مواكبة المناهج لاحتياجات سوق العمل من التخصصات الدقيقة والجديدة المطلوبة.

٣ ـ ضعف الاهتمام بالبحوث التطبيقية لخدمة المجتمع والإنتاج والخدمات .

٤ ـ ضعف مواكبة المناهج للتيار العالمى الدائم التغير والتطور وملاحقة التكنولوچيات المتقدمة .

٥ ـ ضعف التفاعل مع مستحدثات التقدم : البيئة ، المعلومات ، العولمة ، المواد الجديدة ، الهندسة الوراثية ، الدراسات المستقبلية . . وغيرها .

٦ ـ قصور مناخ التعليم والمناهج عن شحذ القدرات الذهنية والتفكير العلمى والحوار والمناقشة والتحليل .

٧ ـ توقف تطوير المناهج وجمودها ، وغياب آليات التحديث فى مقتنيات المكتبات يحد من القدرة على تحصيل المعارف اللازمة لملاحقة العصر ، وكذلك تحد من الاندفاع نحو التفوق .

٨ ـ ضعف برامج التدريب وتنمية المهارات .

٩ ـ قصور القدرة على وضع معايير التقييم للمناهج وجودتها .

١٠ ـ عدم توافق خطة البعثات وما يتلقاه المبعوثون من مناهج مع متطلبات السوق .

ب ـ التحديات

١ ـ علاقة الطلاب بالمناهج

ـ عدم توفر الفرص المتاحة للطالب للاختيار من بين المناهج المتوافقة مع استعداده .

ـ الأعداد المتزايدة من الطلبة تقلل فرصة الاستفادة الحقيقية من الاحتكاك والإفادة من قدرة الأستاذ على توصيل المنهج للطلبة ، كما تقلل فرصة الاستفادة من المناهج المتطورة المتاحة عالميا .

ـ حتمية التصدى لعدم انضباط الطلبة والتزامهم وانتظامهم للارتباط بالمناهج والبرامج المقررة .

٢ ـ تنظيم وتنفيذ المناهج

ـ عدم تنوع أساليب التعليم واستثمار التكنولوچيات الجديدة فى عرض المناهج

وتوسيع المدارك بأسلوب جاذب والاكتفاء بأسلوب المحاضرات والملخصات التلغرافية .

ـ صعوبة التواصل بين الطالب والأستاذ نتيجة لازدحام الطلبة فى قاعات الدرس .

ـ كثرة الأعداد وضيق الوقت والمساحة ، لا يتيحان فرص التدريب على الحوار والمناقشة والنقد والتفكير العلمى .

ـ لا تنسيق بين تنظيم المناهج وتقديمها فى إطار الاهتمام بالأنشطة الطلابية .

ـ قليلا ما تعنى البرامج بالأحداث الجارية فى المجتمع ، أو بالدراسات والبحوث المستقبلية .

ـ نقص الفرص التدريبية والحرفية والبحثية مع بث البرامج النظرية .

٣ ـ اختيار المناهج

ـ عدم وضوح أهداف المناهج لعناصر العملية التعليمية .

ـ عدم مواكبة المناهج لمتطلبات الحياة المعاصرة ولا للمستويات العالمية .

ـ لا تتيح المناهج فرصًا كافية لتنوع الخبرات لمواجهة احتياجات العملية الإنتاجية والخدمية بعد التخرج .

ـ لا تعتنى المناهج بالقدر الكافى بمشاكل المجتمع والبيئة والثقافة العامة له .

ـ غياب فرصة تعدد الاختيارات بين المناهج ، يحرم الطالب من حق توفر فرصة اختيار ما يناسب ميوله التعليمية .

٤ ـ دور المناهج الدراسية فى الحفاظ على قيم المجتمع

لكى تسهم المناهج الدراسية بالجامعة فى المحافظة على قيم المجتمع ، ووقايته من الغزو الثقافى ، ينبغى أن تحرص على تحقيق ما يلى :

ـ توفير فرص الاحتكاك بين الأساتذة والطلاب ، بتقسيم الكتل الطلابية الكبيرة إلى مجموعات صغيرة يسهل التأثير فيها من خلال المناهج والبرامج التربوية .

ـ توجيه سلوك الطلاب من خلال المناهج وفق قيم المجتمع والمحافظة عليها .

ـ التزام أعضاء هيئة التدريس بأن يكونوا قدوة للطلاب فى أقوالهم وأعمالهم ، داخل قاعات الدرس وخارجها .

ـ مناقشة المواد الإعلامية التى تستخدم فى غزو المجتمع فكريًا مناقشة حرة ، وتفنيدها وتبيان أهدافها ، وذلك فى ندوات ينظمها الطلاب ويحضرها أعضاء هيئة التدريس وبعض المفكرين فى المجتمع .

ـ تنظيم حلقات بحث تتناول الأفكار الجديدة فى مختلف الكليات مثل : العولمة والنظام العالمى الجديد وحوار الحضارات وحقوق الإنسان ، وغيرها من القضايا العامة ، بحيث يقوم الطلاب تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس بدراسة هذه الأفكار وتحليلها وتطبيقاتها المعاصرة ، وأثرها على المجتمع المصرى .

٥ ـ المناهج وإعداد الطلاب لعالم متغير

لكى تسهم المناهج الدراسية فى إعداد الطلاب لعالم متغير ينبغى أن تحقق ما يلى :

ـ أن تركز طرائق التعليم والأنشطة الطلابية على أن يكون الطالب عنصرًا إيجابيًا فى عملية التعليم والتعلم ، مشاركًا فى الحوار والنقاش والتحليل والنقد وإبداء الرأى واقتراح الأفكار لحل مشكلاته داخل وخارج قاعة الدرس .

ـ أن يكون البحث العلمى ومواجهة البدائل والخيارات واتخاذ القرارات جزءًا لا يتجزأ من حياة الطالب بالجامعة أثناء الدراسة .

ـ تمكين الطالب من الاختيار بين مسارات الدراسة ومقرراتها .

ـ إتاحة قدر مناسب من الدراسات المستقبلية للطلاب .

٦ ـ مواكبة المناهج الدراسية بالجامعة للتقدم العلمى والتطورات التكنولوجية

ـ ينبغى أن تتضمن المناهج دراسة ملزمة أو اختيارية حسب تخصص وهواية الطالب ومنها على سبيل المثال : علوم الحاسب الآلى والهندسة الوراثية ، وعلوم الفضاء ،

والذرة، والبيئة، وعلوم الاتصال وعلوم المستقبل، والإلكترونيات الدقيقة وغيرها مع تنشيط حركة التأليف والترجمة والنشر العلمى فيها.

ـ توفير المصادر العلمية الحديثة فى مكتبات الجامعة، وبخاصة المصادر المعتمدة على شبكة الاتصالات والإنترنت.

ـ تنشيط حركة التأليف والترجمة بالجامعة، وتحديث مختلف مجالات المعرفة العلمية والتكنولوجية التى تقدمها المناهج الدراسية، وتنظيم مسابقات يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس ومن فى مستواهم من خارج الجامعة، ترصد لها المكافآت المجزية، على أن تتناول هذه البحوث استنباط معرفة جديدة أو تطبيقات جديدة للمعرفة.

ـ أن تعمل المناهج على تعويد الطلاب على عدة خصال مطلوب تنميتها مثل:

* التعلم الذاتى.
* الأسلوب العلمى فى العرض.
* التعليم المستمر.
* حل المشكلات.
* التفكير العلمى والحوار البناء.
* التعود على إتقان العمل.
* اكتساب مهارات القراءة السريعة والتلخيص الوافى.
* احترام الوقت.

٧ـ دور المناهج الدراسية فى نشر الثقافة التكنولوجية داخل الجامعة وخارجها

عن طريق:

ـ أن تكون دراسة المقررات المبرمجة متعددة المستويات ومتفاوتة القدرات فى

مجال الحاسب الآلى وتطبيقاته فى البحوث العلمية وغيرها من بين متطلبات الجامعة من طلابها جميعًا، إضافة إلى التعمق فى الدراسات السلوكية المرتبطة بالمهن المختلفة.

ـ أن تجعل اكتساب المهارات التكنولوچية من بين متطلبات الترقى لجميع العاملين بالجامعة، وبخاصة أعضاء هيئة التدريس.

ـ أن يحرص أعضاء هيئة التدريس على استخدام تكنولوچيات التعليم المتطورة فى التدريس، وخاصة فى العلوم والبرامج المستحدثة.

ـ أن تستخدم الجامعة الحاسب الآلى فى مختلف مجالات العمل فيها، وخاصة البحوث العلمية والتسجيل والإرشاد والاختبارات والتقييم والتخرج، وتقييم أداء مختلف الأقسام العلمية والفنية والإدارية بالجامعة.

ـ أن تنظم الجامعة دورات تدريبية متعددة المستويات، فى مختلف مجالات التطبيقات التكنولوچية المستحدثة، للراغبين من داخل الجامعة أو خارجها.

ـ أن تنظم الجامعة مسابقات بين عناصر مجتمع الجامعة وغيرهم فى مهارات استخدام التكنولوچيا، فى مختلف مجالات الحياة وعلومها، وبخاصة المعلوماتية والبيئة والهندسة الوراثية والروبوت وغيرها.

٨ـ تهيئة المناهج لمتابعة المستجدات التكنولوچية

لكى تهيئ الجامعة مناهجها لمتابعة المستجدات التكنولوچية المتسارعة ينبغى:

ـ إرسال المتخصصين فى مختلف مجالات التكنولوچيا المستحدثة ابتعاثًا إلى المراكز المتميزة فى إنتاج هذه التكنولوچيات لاستيعابها ومحاكاتها ونقلها لمصر.

ـ تنظيم زيارات مستمرة للعلماء المصريين المتخصصين فى مجالات التكنولوچيات المستحدثة، من بلاد المهجر إلى مصر؛ للإسهام فى دعم وتطوير جهود أعضاء هيئة التدريس ومراكز البحث العلمى بالجامعات نحو التقدم التكنولوچى.

ـ إنشاء مركز معلومات فى الجامعة أو المجلس الأعلى للجامعات يعمل على متابعة

ما ينشر عبر الإنترنت والدوريات المتخصصة وغيرها، عن المستحدث فى المجالات التكنولوچية ومناهجها الدراسية وخططها البحثية وييسر توفره للباحثين والطلاب.

ـ توفير المعامل المناسبة بالجامعة لتوطين التكنولوچيا وإنتاجها.

ـ بذل الجهود الكافية والمستمرة، من قبل الجامعة، للمحافظة على علمائها المتخصصين فى المجالات التكنولوچية المهمة من التسرب إلى خارجها.

ـ استقدام المتميزين فى المجالات التكنولوچية المستحدثة، وفى تخطيط وتطوير مناهجها الدراسية، من العلماء والباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث الأجنبية، للتدريس والتعاون فى إجراء البحوث التكنولوچية المتقدمة.

ـ أن تعطى الجامعة للتكنولوچيا أهمية خاصة فى مناهجها الدراسية، وبخاصة الدراسات العليا.

ـ أن تحرص الجامعة على توثيق الاتصال والتعاون المستمرين مع مختلف مراكز إنتاج التكنولوچيا فى الداخل والخارج.

٩ـ المناهج وتهيئة الطلاب لمواجهة التغيرات المستقبلية

لكى تساعد المناهج بالجامعة طلابها على مواجهة التغيرات المستقبلية فى حياتهم، ينبغى أن تتيح لهم اكتساب المهارات التالية:

ـ التخطيط العلمى السليم والتنفيذ المتقن فى ما طُلب منهم من مقالات وبحوث.

ـ التدريب على تقبل الاختلاف فى الرأى، وتقدير الرأى الآخر تقديراً موضوعيّا.

ـ الاختيار بين البدائل بناء على التقييم العلمى لكل بديل.

ـ العمل التعاونى فى مجموعات لتعظيم النواتج وحسن استغلال الوقت.

١٠ـ دور المناهج الدراسية فى تهيئة الطلاب للإسهام فى حل مشكلات المجتمع

لكى تهيئ المناهج الدراسية بالجامعة الطلاب للإسهام فى حل ما يواجهه المجتمع من

مشكلات بعد التخرج، ينبغى أن تعمل على اكتساب الطلاب كلّ فى تخصصه بعض التكنولوچيات التالية والمطلوبة فى مجالات التنمية.

ـ تكنولوچيات استثمار الطاقات المتجددة.

ـ التكنولوچيات المتعلقة بالبيئة.

ـ تكنولوچيات الإنتاج الغذائى الصحى والوفير.

ـ تكنولوچيات حماية الأراضى الزراعية من التصحر وحسن استغلالها ورفع خصوبتها.

ـ تكنولوچيات تحلية المياه المالحة، وتنقية مياه الصرف الصحى.

ـ تكنولوچيات الزراعة بدون تربة والاستزراع فى المياه المالحة.

ـ تكنولوچيات الرى الحديثة التى توفر المياه، وتكنولوچيات الاستمطار الصناعى.

ـ تأهيل الطلاب لإتقان بعض الصناعات الصغيرة وخاصة المرتبطة بالصناعات الثقيلة وإدارتها وتسويق منتجاتها كإضافة للدخل القومى.

(وعلى سبيل المثال، يدرب كل طالب قبل حصوله على شهادة الثانوية على حرفة يتقنها وتكون لها قيمة تعينه فى مستقبله، درءاً للبطالة).

١١ ـ ولكى تتم مواجهة هذه التحديات المذكورة ينبغى أن تراعى المناهج ما يلى

ـ التأكيد على خلق الرغبة والحاجة فى أفراد المجتمع لتحقيق التقدم، والتأكيد على قيمة العلم والمعرفة وتطبيقاتها والاستزادة منها.

ـ التأكيد على قيمة التعليم المستمر فى المؤسسات التعليمية والإنتاجية.

ـ الاهتمام بمنظومة القيم المجتمعية والحفاظ عليها، وتأكيد القيمة الإنسانية والقيمة الذاتية للفرد والمجموع.

ج ـ التوصيات والمقترحات

١ ـ مراجعة المناهج بصفة منتظمة وتطويرها وتحديثها لتحقيق ما يلى :

ـ ارتباط محتوى المناهج بمتطلبات المجتمع وأوضاع سوق العمل .

ـ تنمية المهارات والقدرات التطبيقية ، إلى جانب تنمية الرصيد المعرفى للطالب .

ـ تنمية القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكية .

ـ تنمية القدرة على المشاركة فى العمل الجموعى .

ـ إذكاء روح الانتماء الوطنى وتقويم السلوك .

٢ ـ توصيف المقررات الدراسية وتحديد المحتوى العلمى لها بما يتوافق مع المستويات العالمية ، وعدد ساعات التدريس والتدريب ، وتحديد مستوى المقرر فى الفرقة التى تدرسه .

٣ ـ تصنيف المقررات الدراسية إلى المجموعات التالية :

ـ متطلبات الجامعة أو المعهد وتلك تخصصات عامة مطلوب تحقيقها لخدمة المجموع .

ـ متطلبات الكلية ، مرتبطة بالمجال العام قبل التخصص فى المجال المطلوب .

ـ متطلبات فرع التخصص المطلوب .

ـ مقررات اختيارية توضع فى إطار رغبة الطالب وهوايته .

٤ ـ إتاحة الفرصة للطلاب للاختيار بين المقررات الدراسية حسب رغباتهم وقدراتهم ، سواء من مقررات نفس القسم العلمى الذى يتخصصون فيه ، أو أقسام أخرى بذات الكلية أو المعهد ، أو من كليات ومعاهد أخرى ، على أن تمثل المقررات الإجبارية نسبة محددة كافية ، وتمثل المقررات الاختيارية الباقى .

٥ ـ تطعيم المناهج فى الدراسات الإنسانية بجرعة موجهة من الدراسات التطبيقية ، وبالمثل احتواء برامج الدراسات العلمية ما يضيف البعد الإنسانى لها .

٦ ـ التوسع فى نظام الساعات المعتمدة ومتطلباتها .

٧ ـ التوسع فى تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمى للطلبة ، وتوفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التدريس على هذا النظام ويكون فيه فترات تدريبية فى مجال مرتبط بالتخصص فى بعض مرافق الإنتاج أو الخدمات .

٨ ـ إعادة النظر فى طرق الامتحانات والتقويم التقليدية بحيث تتوجه إلى اختبار قدرة الطالب على الاستيعاب وإعمال الفكر والتحليل ، وتكوين واستنباط الرأى .

٩ ـ استخدام تكنولوچيا التعليم ، وإدخال التكنولوچيات الحديثة والوسائط المتعددة وسبل الإيضاح والعرض الحديثة ، إسهامًا فى محو الأمية التكنولوچية .

١٠ ـ الاهتمام بالبعد البيئى فى المقررات الدراسية .

١١ ـ إدخال التخصصات الدقيقة والمرتبطة فى المناهج والمقررات والبرامج .

خامسًا: الموارد المالية

أ ـ الواقع

١ ـ القصور فى اعتبار الإنفاق على التعليم عامة جزءًا من الخدمات وليس استثمارًا مضمون العوائد .

٢ ـ غياب المنظور التخطيطى فى تمويل التعليم والبحث العلمى .

٣ ـ تدنى الإنفاق النسبى على التعليم والبحث العلمى فى الجامعات .

٤ ـ تدنى الاعتمادات المالية للرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد بالجامعات .

٥ ـ التدنى النسبى للمرتبات ، أدى إلى :

ـ عدم التفرغ للوظيفة الأصلية .

ـ هجرة العقول والكفاءات داخليًا وخارجيًا .

ب ـ التحديات

إذا استثنينا الجامعات الخاصة ، فإن تمويل الجامعات الحكومية تمويل غير كاف بحكم

تبعيتها للدولة ـ بالرغم من أن حكومية التمويل تضمن تدفقًا سنويًا للمال الذى تحتاجه الجامعات ـ فضلاً عن ضآلة إسهام الرسوم الدراسية نظرًا لدستورية مجانية التعليم. لكن ذلك يؤكد العدل الاجتماعى وتقديم العون لغير القادرين.

إن التحدى الحقيقى يكمن فى التوجه إلى ربط التمويل بالإنجاز وإجراء البحوث الممولة؛ إذ إن ذلك يوفر الكثير من العوائد مما يدفع بالأداء إلى الارتقاء بمستوى الأداء البحتى، مما ينعكس على دخول أعضاء هيئة التدريس.

ج ـ التوصيات والمقترحات

١ ـ تمويل التعليم الجامعى الحكومى مسئولية تضامنية للمجتمع، مما يستدعى ضرورة البحث عن مصادر إضافية تدعم التمويل، ويظل الدعم الحكومى هو العامل الأساسى لتأمين التوازن فى أداء المهام التعليمية.

٢ ـ يوصى بأن يتم تحديد موازنة لكل مؤسسة تعليمية من خلال رقم إجمالى، يتولى مجلس إدارة المؤسسة الإنفاق منه حسب النظام الداخلى المعتمد.

٣ ـ لمؤسسات التعليم العالى الحق فى أن تكون لها موازنات متحررة ومرنة تسمح لها بتوجيه الاستثمارات خارج القواعد المعمول بها فى أجهزة الدولة التقليدية، ويكون لها حق ترحيل الفوائض من سنة لأخرى.

٤ ـ أن تعمل الجامعات والمعاهد العليا على تنمية مواردها الإضافية، بالتوسع فى استثمار طاقاتها العلمية والبحثية، من خلال تقديم الاستشارات والخدمات التدريبية وبرامج الدراسات الحرة والتعليم المفتوح وبرامج خدمة البيئة والمجتمع.

٥ ـ تحتفظ الجامعات بأرصدة الصناديق الخاصة أو نسبة منها لاستخدامها فى أغراض تطوير التعليم، وتنمية أعضاء هيئة التدريس وتجديد المبانى والتجهيزات. وتخضع تلك الاستخدامات لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

٦ ـ يرتجى أن يُوَجَّه المجتمع بأسره إلى دعم التعليم بكافة مستوياته، بما فيها التعليم الجامعى، وذلك بالنظر إلى دوره فى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستديمة. مع تعبئة الجمهور ليشارك فى الدعم مع القطاعين العام والخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٧ ـ الاستفادة من جهود الخريجين وارتباطهم بجامعاتهم فى تمويل الجامعات بطريق مباشر أو غير مباشر، كإهداء الكتب والتجهيزات المعملية أو المنح الدراسية.

٨ ـ ترشيد استعمال الموارد المتاحة فى أبواب الميزانية.

٩ ـ تسويق البحوث التطبيقية التى تفيد الإنتاج كمورد إضافى للجامعة.

١٠ ـ التوسع فى نظام إقراض الطلاب غير القادرين، على أن يتم سداد تلك القروض وفق النظام الذى تقره الدولة.

١١ ـ التوسع فى تخصيص منَح دراسية للطلاب المتفوقين، يتم تمويلها من مصادر الدخل الإضافية التى تحصَل عليها الجامعات والمعاهد العليا، ومن إسهامات قطاع الأعمال والهبات والتبرعات من الأفراد والمؤسسات والمعونات.

١٢ ـ فرض رسوم على الطلاب الراسبين وإعادة تمتعهم بالمجانية عند نجاحهم.

١٣ ـ يتحمل طالب الدراسات العليا أو تتحمل الجهة الموفدة، تكاليف تعليمه وتدريبه دعما الميزانية ولو جزئيّا، مع إعفاء المتفوقين من هذا الالتزام.

١٤ ـ اتباع الأنماط الجديدة من التعليم الجامعى الأقل كلفة، أو التوسع فيها، مثل الجامعات المفتوحة والمعاهد المجتمعية والانتساب.

سادسًا: الإمكانات المادية والخدمات المساعدة

أ ـ الواقع

١ ـ وضع المبانى والتجهيزات والمعدات والمكتبات وقاعات الدرس والمعامل والأثاث، لا يسمح بأن يكون على مستوى الحاجة.

٢ ـ غياب التخصص الجديد فى العمارة التعليمية وإدارتها وتشغيلها رغم أهمية ذلك.

٣ ـ عجز الإسكان الجامعى عن استيعاب أعداد المستحقين من الطلبة والعاملين، خاصة فى الجامعات الإقليمية.

ب ـ التحديات

١ ـ القصور فى المكتبات والمستحدث من وسائل الاتصال والحصول على المعلومات .

٢ ـ الأبنية والتجهيزات المعملية بعضها لا يفى بالغرض التربوى والتعليمى ، كما أن المنشآت الرياضية لا تفى بالغرض منها ، وكذلك الأنشطة الترويحية .

٣ ـ الإسكان والرعاية الصحية والنقل كلها أمور تحتاج إلى نظرة وتحديث .

ج ـ التوصيات والمقترحات

١ ـ تحتاج مكتبات مؤسسات التعليم العالى إلى أن يتطور مفهومها ووظيفتها ، بحيث لا تقتصر على تقديم الكتاب ، وإنما تؤهل لتصبح مراكز للتدريب على مختلف الوسائل التعليمية و المعلومات الإلكترونية وكذلك لتكون مراكز لإنتاج الرسائل الجامعية .

٢ ـ سد النقص الحاد فى العنصر البشرى المؤهل للعمل بالمكتبات الحديثة ، وإدارتها وتسييرها نحو خدمة التعليم والبحث العلمى بالجامعة .

٣ ـ التخلى عن الشح الواضح فى توزيع الميزانيات فيما يخص المكتبات الجامعية .

٤ ـ التنسيق بين مختلف المكتبات الجامعية ؛ تلافيًا لتكاليف تكرار اقتناء المراجع الباهظة من دوريات وكتب ، مع توفيرها وإتاحتها للجميع من خلال شبكات المعلومات المحلية .

٥ ـ تعظيم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة لإنجاز العمل بدقة وسرعة ، وإدخال البرامج والنظم الإلكترونية التى تساعد على انضباط الأداء الإدارى والمالى والمعلوماتى بالجامعة .

٦ ـ ضرورة توفير أوعية ومرافق مناسبة لممارسة النشاط الجامعى من قاعات احتفالات وملاعب ، وساحات وحدائق ، وورش أنشطة ، وما إلى ذلك من أمكنة وتجهيزات ، وتدبير موارد مالية للإنفاق على تشغيلها وصيانتها .

٧ ـ تحديث بنية الإسكان والرعاية الصحية والنقل ؛ لخدمة الطلبة والعاملين بالجامعة .

سابعًا: استقلال الجامعات

أ ـ الواقع

يصنف التعليم الجامعى فى مصر على النحو التالى :

١ ـ جامعات حكومية تنفق عليها الدولة وتخضع كلية للإشراف الحكومى وهى تشمل :

ـ الجامعات المدنية .

ـ الجامعات الأزهرية (جامعة الأزهر وفروعها الإقليمية) .

٢ ـ جامعات خاصة تنفق من إيراداتها على أنشطة الجامعة ، والتبرع لها عنصر قائم للتمويل .

٣ ـ الجامعات الأجنبية : وهى التى تخضع فى مناهجها وأساليب إدارتها لجهات أجنبية ، تتولى الإنفاق عليها ولها حق قبول التبرعات والتمويل الخارجى .

والواقع يؤكد أن الوضع الحالى للعلاقة بين الدولة والجامعات الحكومية يترك آثارًا بعيدة المدى على حركة الجامعة : سياسة ، وإدارة ، وتمويلاً ، وتوجيهًا ، بحيث أصبح مبدأ استقلال الجامعة أقرب إلى الشكلية منه إلى الواقع الملموس ، (كما أن هناك بعض التناقضات المطلوب فحصها خاصة فى الجامعات غير الحكومية) .

ب ـ التحديات

١ ـ إيجاد شكل لعلاقة جديدة بين الدولة والجامعة تكفل قدرًا أكبر من الاستقلالية ، مما ييسر للجامعة أداء وظيفتها .

٢ ـ التحرر من النمطية القائمة بين الجامعات المصرية ، بحيث تؤهَّل كل جامعة ليكون لها هويتها الذاتية ، سواء من حيث التنظيم والإدارة والتمويل ، أو من حيث البرامج والتخصصات ، أو من حيث نظام قبول الطلبة وتخرجهم .

٣ ـ التأكيد على الحرية الأكاديمية التى يمكن أن تتاح لكل عضو من هيئة التدريس وكذلك للطالب فى إطار اختيار البرامج والتنوع فيها .

٤ ـ إيجاد علاقة واضحة وموصفة بين الحرية والمسئولية والمساءلة والمحاسبة الأخلاقية فى إطار المصلحة القومية .

ج ـ التوصيات والمقترحات

١ ـ دعم استقلال الجامعة بحيث يتوافر لها حرية تسيير شئونها ذاتيًا بمعرفة مجالسها التى تختار أسلوب عملها لتحقيق أهدافها فى المجتمع ، وتحقيق توازن فى ذلك وحاجة الجامعة إلى مزيد من الحرية لكل من الدارس والمدرس ، وهذا يقتضى أن يتيح المناخ العام والتوجهات فى فرص التسيير الذاتى ، وإطلاق حرية الحوار والبحث وتلاقح الأفكار مع تكاملها ، خاصة فى معاهد البحوث المتخصصة .

٢ ـ دعم الاستقلال المالى والإدارى بالوسائل التالية :

ـ إصدار تشريع بتخصيص نسبة معينة من الناتج القومى لتمويل الجامعات تكفى للقيام بمسئوليتها القومية .

ـ يكون للجامعة الحرية الكاملة فى التصرف فى الميزانية المخصصة لها واستثمارها حسب الخطة الموافق عليها ، وأن يكون من حق الجامعة ترحيل الفائض من سنة إلى أخرى .

ـ تقوم الجامعة بتسويق أنشطتها العلمية والبحثية بما يحقق لها زيادة فى الموارد الاقتصادية .

٣ ـ التنسيق والترابط والتواصل العلمى بين الجامعات المختلفة ضرورة يحتمها التوازن المطلوب بين خريجى هذه الجامعات لخدمة مؤسسات الدولة ، وتوفير وحاجة سوق العمل . وكما أن هذا التنسيق سيمنع تكرار الأبحاث العلمية ويتيح تبادل المعارف والبحوث والقدرات .

٤ ـ اختيار القيادات الجامعية طبقًا لمعايير موضوعية تحددها المنظومة التعليمية .

ثامنا: الدراسات العليا والبحث العلمى (*)

أ ـ الواقع فى شأن البحث العلمى

ـ القصور فى اختيار الباحثين وإعدادهم وموالاة تنميتهم واستمرار عطائهم .

ـ ضعف مستوى المعامل ومصادر المعلومات وعدم الاهتمام بالدراسات الدقيقة والدراسات المستقبلية .

ـ غياب التنسيق بين الأقسام والجامعات ومراكز البحوث .

ـ ضعف الاهتمام بتخطيط البحوث على مستوى الدولة بما فيها الجامعات ومؤسساتها البحثية وعدم ربطها أساسًا بحاجات المجتمع والدولة من خلال خطة وسياسة ملزمة .

ـ خطورة الاعتماد على المعونات وبرامج التعاون مع الجهات الأجنبية ، تلك قضية تحتاج إلى مراجعة .

٢ ـ فى شأن الدراسات العليا

ـ اختيار طلاب الدراسات العليا على أساس الدرجات والقدرة على التحصيل فقط دون الغوص فى كفاءة الأداء والتعمق فيه بموهبة الاستقصاء والابتكار .

ـ برامج الإعداد تعنى الاهتمام بالنظريات البحتة على حساب الجوانب التطبيقية والميدانية .

ـ البرامج لا تتواكب مع التطورات الحديثة ، ولا تتعمق فى مشاكل المجتمع بالدراسة والتحليل واقتراح الحلول .

ـ ارتباط أساليب التقييم بالقدرة على الاستيعاب وليس بالإبداع العلمى والتطور التكنولوچى مع افتقادها لجدوى المرونة والتنوع .

ب ـ التحديات

لم يعد المجتمع المصرى قادراً على تحمل أخطار الارتجال والتخبط وعشوائية اتخاذ

(*) انظر الفصل السابع (ب) تحت عنوان «التكوين العلمى للباحث والأستاذ الجامعى» .

القرار، لذلك لا مناص من اللجوء للعلم والبحث العلمى للحصول على أفضل الحلول لمشاكلنا والتخطيط لحياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقا، من هنا تأتى أهمية الدراسات العليا فى الجامعات لارتباطها بالبحوث العلمية المتعمقة.

ومن ثم فالمطلوب هو مراجعة أوضاع الدراسات العليا وتطويرها بما يواكب التطور المنشود وتوسيع قاعدتها وإدخال التخصصات الحديثة والدقيقة فيها وإدارة تطويرها بهدف الإسهام فى التقدم العلمى والتكنولوچى.

والدراسات العليا تحلل فيها متطلبات وروافد التنمية ومستلزماتها من الموارد البشرية فى مرحلة تنتهى بالحصول على درجات علمية متتابعة (M.A,M.Sc,PH.D,D.Sc.).

وهنا لا بد من وقفة حول:

١ـ إعداد الفرد المطلوب تأهيله للقيام بدوره الريادى فى خدمة التنمية وذلك من خلال:

ـ تقييم مستوى الطلاب وخلفية تكوينهم فى الجامعات والمعاهد العليا قبل الالتحاق بالدراسات العليا.

ـ التعاون بين المؤسسات المسئولة فى اختيار وإعداد كوادر البحث العلمى والتطوير التكنولوچى.

ـ التأهيل لبناء القدرة على العمل من خلال فريق عمل متكامل موجه لخدمة المجتمع وإحداث التطور متعمقا فى الجذور والمتطلبات.

٢ـ تأهيل الفرد للقيام بمسئولية التدريس أو البحث وذلك على النحو التالى:

ـ أن تكون الريادة على مستوى المسئولية سلوكًا وعلمًا ووطنية وقدوة لمن يتعامل معهم.

ـ أن يكون على قدرة للتفاعل مع المريدين من طلاب وباحثين مبتدئين وتنميتهم وإعدادهم كذخيرة للوطن.

ـ أن يكون المؤهل قادرًا على الإحساس بقضايا المجتمع، والبيئة المحيطة، واحتياجها حتى يكون كفئًا لحل مشاكلها.

- القدرة على الأداء الجيد ضمن فريق متميز له أهداف محددة لخدمة المجتمع .

٣- والفرد المؤهل عاليًا مدرسًا أو باحثًا يمثل عامًلا مساعدًا Catalyst ، له تأثير الخميرة الفاعلة فى المتميزين من الطلاب الوافدين من التعليم قبل الجامعى ، تقوم عليها لتحولها إلى سلعة مفيدة لتقوم بدورها فى خدمة المجتمع ، وتكون فى مفهوم العصر الذى نعيشه مصدر إشعاع معرفى وثقافى وفنى فى البيئة المحيطة ، مؤثرًا فيها وعاملا على تطويرها بالبحث والتنقيب عن المشاكل والعمل على تشخيصها ومواجهتها بالتحليل والبحث .

٤- ومن المفترض فى اختيار تلك الفئة أن تتوفر فيها مواهب تؤهَّل للقيام بدور المدرس المعطاء والباحث المتعمق ؛ إذ إن المدرس لا ينمو ولا يتميز إلا بالتأهيل على تحمل كافة المسئوليات التى تتطلب المواجهة بأساليب مختلفة ومتعددة ومنها الوسائل المستحدثة ، بالإضافة إلى حلقات النقاش وتوجيه الطلاب بأمانة فى هذه المرحلة ، ويوجه الباحث قبل تأهيله إلى إتقان أسلوب التفكير العلمى والحوار الجاد والتحليل العميق مع الالتزام بالنسق البحثى المقبول ، واستعمال الوسائل المتعمقة فى التحليل والوصول إلى ما يستجد فيها إلكترونيًا ، و التدريب على الأساليب المختلفة العمل فى البحث الأساسى أو التطبيقى والحقلى والإحصائى .

ومع كل ذلك فإنه من المهم العناية بالجوانب التنظيمية والإدارية للدراسات العليا ، من خلال خطة واضحة الأهداف تأخذ فى الاعتبار المشاكل التى تعترض التنمية من كل جوانبها البشرية الإنتاجية والخدمية ، بهدف إعداد الكوادر العلمية المطلوبة للأداء الوطنى فى كل الميادين .

القدرات المطلوب توافرها فى طالب الدراسات العليا قبل تأهيله

قبل التأهيل كباحث فى الجامعات أو فى مراكز البحوث فإن الفرد لا بد أن تتوافر فيه قيم وصفات حاكمة قبل أن ينخرط فى وظيفته . هناك فى عصر انفجار المعرفة أسس مطلوب توفرها فيمن يؤهل للعمل فى مجالات الدراسات العليا فى الجامعة أو فى مراكز البحث نسردها بإيجاز :

١ـ الاهتمام بقيمة النتائج العلمية والمعرفية دون التوقف عندها، أو قبولها دون تمحيص، إذ يزداد التركيز على الانتقاء من المستحدثات العلمية مع الاختيار من كل جديد فى العلوم الحديثة.

٢ـ التدريب على البحث والتنقيب ثم التحليل الموضوعى، مؤهلا للتعليم الذاتى (Self Learning)، والقدرة على الاعتماد على الذات فى الأداء (Learn To do) والإبداع. والابتكار، وذلك يرفع عن كاهل المدرس الكثير من الجهد. لكن كل ذلك يقتضى توفير مصادر معلومات متكاملة للطالب والأستاذ.

٣ـ تطوير أساليب التعليم فى مجموعات(Study Groups) يتعاون فيها الطلاب فى تحضير المشروع البحثى بتكامل الرؤى والنمو المشترك ـ ذلك يؤهل الطالب على العمل فى فريق.

٤ـ الاجتهاد فى استيعاب المعارف دون التوقف عند الكتاب والسبورة، ولكن بإتقان استخدام الوسائل الإلكترونية فى الاتصال إضافة إلى الحقيقة التخيلية ـ أو الواقع التخيلى(Virtual Reality) ودورها فى التدريب على المهارات والأحاسيس والتصورات(Perception And Imagination) فى التخصصات التكنولوجية المختلفة، إضافة إلى إتقان مهارات استعمال الأقمار الصناعية والإنترنت.

٥ـ القدرة على التأثير فى الآخرين بالحوار والإقناع إضافة إلى غرس سلوكيات حميدة وقدرات مثمرة تلزم الطالب والمتلقى بالقيام بدوره المجتمعى ليكون«بؤرة إشعاع حضارى مؤثراً فيه».

٦ـ تدريب المتلقى على العمل من خلال نماذج وصيغ مرشدة(Format)، توفيراً للوقت والجهد من خلال التعامل بها عبر الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية المتخصصة فى تنميط الأداء.

٧ـ تعزيز التوجه لاكتشاف أصحاب المواهب والكفاءات والهوايات الكامنة وتوجيه أولئك الأفراد إلى المجالات التى تؤهل للتميز والريادة والقيادة والابتكار ليكونوا قادة للمجتمع مستقبلا.

٨ـ التعمق فى أساليب المراجعة والتقييم المستمر، بموضوعية وشفافية، بداية بالتقييم

الذاتى، ثم قبول الرأى الآخر ثم الالتجاء إلى التقييم الخارجى؛ ذلك ليتوافق الأداء مع المستويات العالمية المطلوبة فى عصر العولمة.

٩- تنمية الإحساس بالهمّ المجتمعى(Social Concern) فى تربية وطنية مستمرة اعتزازاً بالنفس والوطن، والتدريب على احترام الآخر، وقبوله. كل ذلك يتم فى جو من الترابط المجتمعى بداية بين الأقسام والكليات والجامعات ومراكز البحث العلمى ومؤسسات الإنتاج والخدمات، إضافة إلى الحكم المحلى ومؤسسات المجتمع المدنى، ليكون هذا كله منبعًا لرؤية شاملة وتكاملاً لمواجهة المشاكل المحيطة بالإنتاج.

١٠- التكوين من خلال أسلوب متطور ينظر إلى العالم متوائمًا مع العولمة كظاهرة عالمية مضمونها التعاون الدولى. مما يؤكد قيمة محاكاة المستويات التعليمية العالمية (International Education) فى الجامعات ومراكز البحوث بحثًا عن تطور المعارف والبرامج والأساليب التدريسية والتعليمية. كل ذلك يفتح أبواب التعاون أمام التمويل والعلاقات الدولية وييسر سبل وفرص التنمية البشرية واقتحام مجالات العلوم والتكنولوچيات الحديثة بمستوى عالمى.

فى جدوى الانطلاق لإنشاء مدرسة الدراسات العليا أو جامعتها

ولقد تنبه العالم المتقدم منذ بداية القرن الماضى لتلك القضية، لما لها من جدوى فى إحياء التعليم الجامعى واستمرار تطويره المنشود، وقدرة مدرسة الدراسات العليا على إفراز القيادات العلمية والبحثية، وفى تكوين القيادات القومية فى كافة مناحيها الفكرية والسياسة والاجتماعية والاقتصادية ومن أمثلة ذلك (فى فرنسا ENA، وفى انجلترا Qxford,Cambridge، وفى ألمانيا Von Hambolt، وفى أمريكا جامعات البحوث مثل: (Harvard,Stanford,Research Universities).

والمرتجى لمصر اليوم الانطلاق بلا تردد لإنشاء جامعة الدراسات العليا لقيمتها العملية والبحثية، تحقيقًا لما يرتجى من منافع كثيرة تعود على الوطن، والمرتجى أن يتم ذلك تعاونًا مع العلماء المحليين والمغتربين والأجانب من خلال:

١ـ تكوين الكوادر من التخصصات المختلفة للتأهيل التربوى، بعد التكوين العلمى لتأهيل فئة من الباحثين القادرين على إحداث التطوير، وحقن كل جديد فى برامج تعليمية فى الكليات المؤهلة لاقتحام المجالات الحديثة.

٢ـ اختيار أجود الخريجين من الكليات المختلفة، وتأهيلهم بما يتوافق مع متطلبات العصر؛ ليقوموا بحماية تخصصاتهم من التدهور، ذلك ليحملوا مسئولية تطوير البرامج وأساليب التأهيل المتميز.

٣ـ تكوين الكوادر من الأفراد القادرين على ريادة المجتمع من المتخصصين فى كافة مجالات التنمية.

٤ـ دعم مراكز البحث العلمى والتطوير التكنولوچى بتوفير كافة المؤهلات المطلوبة للتفوق، و ذلك لإحداث إحداث طفرة مطلوبة لدعم الاقتصاد الوطنى وتطوير الخدمات.

ج ـ التوصيات والمقترحات

١ ـ فى شأن قبول طلاب الدراسات العليا

ـ القبول من صفوة الخريجين، ليس فقط باتخاذ التقدير العام كمعيار وحيد، لكن باجتياز اختبارات قياس تكشف عن المهارات الفكرية والقيادية والقدرات البحثية، مع إتقان لغة أجنبية أو أكثر، بالإضافة إلى مهارات استخدام المستجدات الإلكترونية.

ـ من المفترض إتاحة الفرصة لتفرغ طالب الدراسات العليا عن طريق منح بحثية بدلاً من التعيين فى وظائف ثابتة، كمعيدين أو مساعدى باحثين، والمنح قد تكون حكومية أو من مؤسسات غير جامعية، مثل مرافق الإنتاج التى توفر أفراداً مختارين ومقيدين مؤقتًا رهن الابتعاث للدراسات العليا فى مجالات تحددها الجهات الموفدة. يتم ذلك مع تغطية مرتباتهم ونفقات تأهيلهم، وذلك يعد مكسبًا لجميع الأطراف وهو استثمار طويل الأجل مضمون العائد.

ـ إعداد خطة الابتعاث الخارجى مع التركيز على التخصصات المستحدثة والنادرة، مع جدية الإشراف والمتابعة، وعلى أن يكون الابتعاث إلى مراكز بحثية وجامعات متخصصة فى العلوم الجديدة والنادرة، استفادة من مورد العلاقات العلمية الخارجية.

- ضرورة متابعة تقدم الطالب، وتطور تقييم أدائه بصفة مستمرة طول فترة ابتعاثه، تأكيداً للجدوى.

٢- فى شأن أعضاء هيئة التدريس

- يفترض الاختيار الدقيق والتفرغ الكامل أو الجزئى، مع منحهم حوافز التقدير المناسب نظير القيام بواجباتهم.

- الاستعانة بأفراد علميين بارزين من خارج الجامعات، من أفذاذ العاملين فى مراكز البحوث خاصة المرتبطة مع مرافق الإنتاج والخدمات، ذلك لتزويد الطلاب بالخبرات والمعلومات التطبيقية ودعماً للعلاقة بين البحث والتعليم بالجامعة وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية خارج الجامعة والمفترض ترابطها بمراكز التطوير والبحوث التكنولوچية.

٣- فى شأن نظام الدراسة

- مواكبة التطور العالمى وإدخال التخصصات المستحدثة، وتوسيع قاعدة المعارف والبحوث والمصادر الإلكترونية.

- البداية فى التوسع فى تخصص الدبلومات المهنية والتطبيقية ذلك لسرعة عطائها، وتوفير احتياجات السوق الحاضر والمرتقب، استعانة باستقراء التنبؤ التكنولوچى، وذلك يعتمد على توفير هيئات التدريس المتمرسة على الجوانب التطبيقية.

- الاهتمام بعقد دورات تنشيطية للكوادر الفنية المعاونة فى عملية البحث العلمى فى تشغيل وصيانة الأجهزة العلمية، وإلزام الشركات الموردة لتلك الأجهزة فى اتفاقيات التعاقد، بتدريب هذه الكوادر، كل ذلك يعتبر تمويلاً إضافيّا.

- الالتزام بنظام الساعات المعتمدة بالنسبة للبرامج الدراسية فى الدراسات العليا.

- تشجيع البرامج المشتركة بين الكليات المختلفة فى الجامعات التى تضم أكثر من تخصص، لما فى ذلك من فائدة تخريج متخصصين مزدوجى الكفاءة مثل الهندسة والاقتصاد والإدارة وغيرها، أو جمعا بين العلوم التطبيقية والإنسانية، وذلك يتم من

خلال التنسيق والتكامل بين الأقسام المتناظرة وتستخدم العلوم البينية والتكنولوجيات المشتركة إضافة للقدرة الإبداعية.

- أهمية توفير الموارد المالية المطلوبة للمنح والدراسات لتعكس التكلفة الحقيقة، على أن تخصص منح دراسية للمتفوقين، والنابهين، والمبدعين من الطلاب، ويمكن أن ينشأ صندوق للتمويل من الإسهامات التى يوفرها أصحاب المصلحة.

- تعظيم المخرجات التى يطلب أن تنتهى إليها الدراسات الأعلى، بحيث لا تقتصر على الرسالة، لكن لا بد أن تشارك فى مشروعات عملية فى مرافق التطبيق والإنتاج، ويقوم بها الدارسون تجسيداً لما يكلفون به علميّا وتكنولوجيا فى التخصص.

- الأخذ بالأساليب الحديثة فى توفير نظم المعلومات الإلكترونية والتدريب على استخدامها.

- التوسع فى إنشاء مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى، وخاصة ما يتناول علوم الصدارة والتكنولوجيات المتطورة الموجهة والتدريبية فى مراكز البحوث خاصة لخدمة الأهداف الوطنية المستقبلية ذلك بديل أكثر فاعلية عن الوحدات ذات الطابع الخاص.

- أهمية دعم وبرامج الدراسات العليا وآليات البحث العلمى، وربطها باحتياجات خطط التنمية الشاملة، والاهتمام بالدراسات البيئية والبحوث التطبيقية والعلوم المستقبلية.

- العمل على الاهتمام بالتدريب التحويلى وإعادة التأهيل إلى مجالات مطلوبة مثل:

- الهندسة الوراثية، والليزر، والمواد الجديدة، والطاقة المتجددة، وعلوم الفضاء.

- النهوض بالنشر العلمى فى الجامعات، والعمل على الارتقاء بمستوى الدوريات العلمية المحلية وتقييم ما ينشر منها وما يعود على التقدم فى هيئة براءات اختراع.

- تعظيم الاستفادة من العلماء والخبراء المصريين المتميزين فى الداخل والخارج وفى بلاد المهجر، بأسلوب مبرمج ومنتظم فى أنشطة محددة مثل إعداد المناهج وتطويرها،

وتصميم البرامج وفق أحدث الأنماط العالمية، واستقدامهم كأساتذة زائرين متفرغين أو ممتحنين خارجيين، أو كخبراء فى تطوير التعليم.

كل ذلك يهدف إلى الارتقاء العلمى والتكنولوچى فى البيئة الجامعية الجديدة المرتجاة، والتى توجه إلى تفعيل التنمية الشاملة والوصول إلى المستويات العالمية.

تاسعاً: نظم التعليم والتدريس والاختبارات

أ- الواقع

على الرغم من النقد الحاد والمتواصل لأسلوب التعليم الذى يقوم على التلقين والحفظ والاستظهار، إلا أنه ما زال هناك جمود مألوف واحتفاء بالتقاليد البالية، فنجد غلبة لأسلوب المحاضرات التى يقف فيها المعلم الجامعى موقف المرسل، يملك وحده مفاتيح المعرفة، وما على الطلاب إلا أن يكونوا مثل أجهزة الاستقبال من حيث السلبية، وبذلك يقتصر دورهم على التلقى، أما التفاعل مع مضمون الرسالة التى يحملها حديث المعلم، وإخضاعها للحوار والمناقشة، ومقابلتها بما قد يخالفها من آراء ونظريات، أو يضيف إليها أو يعدل فيها، فهذا يبدو وكأنه ترف لم يحن الوقت بعد التمتع بثمراته، مما ينتج فى النهاية عقولاً نمطية مقلدة تفتقد القدرة على المبادرة والابتكار.

ناهيك عما يسمى الكتاب الجامعى المفروض على الطلاب مما يحرمهم من الانطلاق للفكر العالمى سريع التطور والمتاح على الأثير فى الإنترنت.

ب- التحديات

غنى عن البيان أن الضرورة الشرطية للبقاء مع الآخرين - فضلاً عن التنافس معهم، فى زماننا هذا، تقتضى امتلاك أسباب المعرفة والمقدرة قريبًا مما يمتلك الآخرون، والإشارة هنا هى للتعليم وأدواته، أن التطور الهائل فى الفكر والفلسفة وفى مضمون المادة التعليمية، فى مرحلة ما بعد الجامعة عند دول العالم الأول، قد ارتبط فى علاقة سببية بالوسائل الإلكترونية، وبالتالى فمن المحال أن نتصور ارتقاءً جادّا فى أدوات

العمل فى تلك المرحلة، دون أن يحدث فيها الاستثمار الكامل لمستحدثات العصر من الأدوات الإلكترونية. بل والأكثر احتمالا فى نفس الوقت أن ذلك الاستثمار سوف يكون الأقل تكلفة، والأيسر تنفيذا والأضمن فائدة من كل وسائل الزمن الذى انقضى أو فى سبيله للانقضاء. ومن المهم للغاية فى هذا المقام، أن نسترشد بنماذج التقدم التى طبقت فى دول العالم المتقدم، حيث باتت تتكامل الأدوات الإلكترونية مع التوجيه والعطاء البشرى الذى يقدمه، ولا يستطيع أن يقدمه، إلا أستاذ الجامعة وقادة البحث العلمى المؤهلون إلكترونيا. وفى هذا الشأن يوجد مجال فسيح للاستفادة من الإسهامات المباشرة والخبرات التى يمتلكها المتميزون من المواطنين المغتربين فى بلاد المهجر فى تصميم وتنفيذ التوصيات المناسبة.

ج. التوصيات والمقترحات

١. إعداد آليات وترتيبات تدريب الطلاب بمواقع الإنتاج والخدمات ذات الصلة بدراستهم، وأن يشكل هذا التدريب جزءاً مهمّا من التقييم النهائى للالتحاق بكادر البحث العلمى خاصة.

٢. الاستعانة فى تقديم الدروس العملية والتدريبات التطبيقية بذوى الخبرة والتأهيل العلمى المناسب من الممارسين بقطاعات الإنتاج والخدمات.

٣. اعتبار البحوث والتقارير التى يعدها الطلاب جزءاً مهمّا فى مكونات الاختبار والتقويم للمقررات المختلفة مع وتدريب الطلاب على استخدام المكتبات والبحث فى قواعد المعلومات ومصادرها الإلكترونية المختلفة.

٤. اتباع نظم التقويم الحديثة التى تكشف عن قدرات ومواهب الطلاب الحقيقية، والالتزام بنظم التقويم المستمر خلال الفصل الدراسى.

٥. التوسع فى نظام الساعات المعتمدة فى المراكز التعليمية المتقدمة.

٦. التوسع فى تخصصات الدبلومات المهنية والتطبيقية وفقا لاحتياجات سوق العمل الداخلى والخارجى.

٧ـ إعادة النظر فى طرق الامتحانات والتقويم المتبعة فى أغلب الكليات، والتى تعتمد على اختيار قدرة الطالب على الاسترجاع واستظهار المعلومات، أكثر من قدرته على الاستيعاب وإعمال الفكر والتحليل وتكوين واستنباط الرأى منبعًا لاكتشاف الكفاءات البحثية.

٨ـ استخدام تكنولوچيا التعليم وإدخال التقنيات الحديثة والوسائط المتعددة وسبل الإيضاح والعرض، مما يتطلب اتخاذ خطوات جادة نحو حوسبة التعليم العالى: تدريسيًا وبحثيًا وإداريًا، والاستفادة من إمكانات الوسائل الحديثة فى المحاكاة والتدريب فى مختلف المجالات.

عاشرًا: خدمة المجتمع

لقد كان دور الجامعة محددًا فى المهمة التعليمية، إلا أن دور الجامعات حاليًا لا يقتصر على هذه المهمة، بل يتعدها إلى مهمة البحث العلمى، وخاصة فى الميادين المرتبطة بالتنمية وخدمة المجتمع عن هذا الطريق، وبوصفها تجمعًا لنخبة المجتمع المكتنزة داخل أسوار الجامعة، فهى رصيد قومى قابل للاستثمار فى حل مشاكل المجتمع، واقتحام مجالات التنمية بأساليب مستنيرة.

إلا أن العناية بالتقدم العلمى لا يجب أن تكون على حساب التعصب الحميد للوطن كذلك لالتزام بالقيم الأخلاقية والدينية التى يجب غرسها وتعميقها فى نفوس هيئات التدريس، فهى التى تحدد سلوكهم وتوجه فكرهم، وتطبع شخصيتهم الذاتية وهويتهم المصرية.

أ ـ الواقع

١ـ **مشكلات خاصة بالقصور فى الأنشطة الوقائية للطلاب**: وعلى الأخص الأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية، وهذه الأنشطة إنما تعمل أساسًا لتنمية الصحة البدنية والنفسية وتعميق مفهوم التعاون، ومن مظاهر هذا القصور:

- لا تبذل الجامعات جهداً كافياً فى مجال الثقافة العامة أو المتخصصة للمجتمع .

- لا تبذل الجامعات جهداً منظماً ومستمراً لتأكيد قيمة حرية إبداء الرأى ودورها فى تقويم ورفع كفاءة التعليم قبل الجامعى .

- لا تقوم الجامعات باستشراف المشكلات التى يمكن أن تواجه المجتمع فى المستقبل وتوعيته بها ؛ إذ إن طالب اليوم مطلوب أن يؤهل ليعمل خمسين سنة بعد تخرجه .

- عدم وجود تعاون منظم بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحيط ، مما أضعف إسهام الجامعات فى الارتقاء بهذه المؤسسات ، وفى تقديم جهد تعاونى معها .

- لا تقتحم الجامعات مشكلات المجتمع والبيئة المحلية ووضعها على رأس أولوياتها .

- لا تستجيب الجامعات بالسرعة والمستوى الواجبين للأحداث المفاجئة سواء بالتوعية اللازمة أو بالاشتراك فى مواجهتها .

- ضعف دور الأستاذ والباحث فى التعمق فى رؤيته وبحوثه للحفاظ على حقوق مواطنيه فى داخل الوطن وفى المجتمع الإقليمى أو الدولى .

٢- مشكلات خاصة بالقصور فى الإسهام للقضاء على الأمية

- الاعتقاد السائد فى الجامعات بأن محو الأمية من اختصاص التعليم العام وغيره من المؤسسات وليس التعليم الجامعى .

- رغم ارتفاع نسبة الأمية وخطورة ذلك على مخططات التنمية ، إلا أن مواجهتها لا تظهر جلية بالقدر المنشود من بين أهداف الجامعة وهى مسئولة عن المستوى الجموعى .

- عدم وجود خطط لدى الجامعات للإسهام فى القضاء على الأمية فى المجتمع بشكل عام خاصة فى البيئة المحيطة .

- عدم وجود أطر للتعاون المستمر بين الجامعات والمؤسسات المعنية بمحو الأمية .

- لا تتناول الجامعات مشكلة الأمية بالكم الكافى من الاهتمام الذى يتناسب مع خطورتها ، فى مؤتمراتها وندواتها وجهدها .

ـ لا تتضمن المقررات الدراسية والبحوث العلمية فى الجامعات بتناول تأثير مشكلة الأمية بالقدر الكافى .

٣ـ مشكلات خاصة بالقصور فى مقاومة الغزو الثقافى والإعلام المغرض :

ـ تقوم معظم مؤسسات الإعلام المحلية بمحاكاة الإعلام الأجنبى دون تطبيع محلى .

ـ استقطاب النابهين المصريين وبخاصة المبتعثين والموفدين فى مهام علمية للهجرة والعمل خارج الوطن واحتمال تسخيرهم فى غير ما يفيد أوطانهم .

ـ عدم مواجهة التأثير السيئ للإعلام المغرض على التقاليد والعادات والقيم الثابتة .

ـ عدم التصدى لمواجهة النيل من تراث الأمة وثوابتها وتشويه الماضى والحاضر فى الإعلام المغرض .

ـ تسخير المعونات والديون فى توجهات تؤثر سلبا وبعيداً عن صالح الأمة .

ب ـ التحديات

الالتزام بإعداد الكوادر القادرة من المتخصصين ، والفنيين ، والمفكرين المهتمين بشئون الوطن ومصالحه ، الحاملين لهمومه ومشاكله ، والمعنيين بمواجهتها لتحقيق متطلبات المجتمع فى سائر قطاعات النشاط ، وبما يتلاءم مع التطور الحديث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة . وكذلك العمل على رفع مستوى الحياة بما يتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة ، مع ضمان تدفق واستمرار روافد التطوير لإحداث إضافات فاعلة ومؤثرة فى سوق العمل ومراكز التثقيف والتنوير فى المجتمع ، ومسايرة اتجاهات التقدم والازدهار والتنمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية .

ج ـ التوصيات والمقترحات

١ـ ضرورة إدارة العمل فى إطار منظومى يعمل من خلال سياسات تترجم إلى برامج ومشروعات ، ففى ذلك إنهاء لأى نشاط أو عمل يتسم بالعفوية أو العشوائية أو الارتجالية .

٢ـ وضع خطة للبحث العلمى على المستوى القومى وتطبيقها فى إطار ملزم فى مرافق التعليم والبحث العلمى مع تأكيد التزام الجامعات ومراكز بحوث الإنتاج والخدمات بهذه الخطة خلال فترة تنفيذها.

٣ـ إشراك القيادات والمبرزين من مرافق الإنتاج والخدمات فى المجالس الجامعية على مستوياتها المختلفة، وفى نفس الوقت إشراك الجامعيين وإسهامهم فى برامج الإنتاج والبحث فيها والارتقاء بمستواها، ويمكن أن يتم ذلك على الأخص من خلال مراكز البحوث الإقليمية التى أنشأتها وزارة البحث العلمى من خلال الأكاديمية فى المناطق الاقتصادية المختلفة.

٤ـ تفعيل دور المجلس الأعلى للتنسيق بين المراكز والمعاهد البحثية فى مختلف الوزارات والجامعات وإعادة اندماجه فى الأداء بمجلس الأكاديمية توحيدا للقوى. كذلك يوصى بالاستخدام الأمثل لمعطيات نظم المعلومات التى لا بدّ أن تركز على احتواء قواعد البحوث والدراسات والرسائل الجامعية، وأماكن تواجد الباحثين وتخصصاتهم الدقيقة، وتواجد الأجهزة العلمية النادرة وكفاءتها.

٥ـ إعادة النظر والتقييم لدور الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص بالجامعات والعمل على إيجاد العلاقة المثمرة بينهما وبين المجتمع متمثلا فى مؤسسات الإنتاج ومرافق الخدمات.

٦ـ تشجيع الباحثين المسجلين للدرجات العلمية على اختيار بحوثهم كلما أمكن من بين موضوعات الخطة القومية للبحث العلمى.

٧ـ العمل على زيادة الاستفادة من إمكانات التعاون العلمى والتكنولوچى الدولى.

٨ـ الاستفادة من قدرات ورؤية العلماء المغتربين، من المصريين والعرب، فى نقل أساليب خدمة المجتمع التى توفرت وثبت نجاحها فى مصر (فى مشروع Takten).

٩ـ الاجتهاد فى إحداث التطوير لبناء مجتمع معرفى «K.Society»، أملا فى أن تصبح مصر منتجة للمعرفة بأدواتها ومحتواها، بجهد متواصل تشارك فيه مختلف القواعد التعليمية والبحثية والإنتاجية. ذلك مطلب قومى على أساس أن التعليم هو

وعاء القيم والمثل ومصنع المهارات والفنون والمعارف والرجال، وضابط الإيقاع المستمر لحركة العناصر المجتمعية.

١٠- ينبغى على الجامعة أن تساهم فى تنمية الوعى المجتمعى لدى الطلبة كرصيد قومى، وتعويدهم على المستوى الشخصى أو المهنى للالتزام فى مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية التى تواجه البشر فى هذا المجتمع مثل الفقر والأمية والصحة العامة وحماية البيئة، والمحافظة على التنوع الثقافى والمشاركة الاجتماعية وحقوق الإنسان. على أن تشتمل برامج الدراسة فى الجامعة على مقررات توجه للكافة، تعالج هذه الموضوعات والقضايا، مع تطبيقات تتلاءم وميدان التخصص، ذلك هو سبيل أوحد لتكوين جيل يحمل هم وطنه ويعمل على حل مشاكله.

حادى عشر: قضايا التقييم

أ- الواقع (*)

١- تخلُّف نظام رصد الأداء وآليات التقييم المستمر للمناهج والأساليب والبحوث والدراسات الجامعية و تحديد مدى ارتباطها باحتياجات المجتمع.

٢- عجز أسلوب الامتحانات الحالى عن تحقيق الموضوعية فى التقييم العلمى للطلاب.

٣- قصور معايير متابعة الخريج ورصد تأثيره فى المجتمع المحيط.

٤- افتقار معايير ترقية هيئة التدريس إلى الدقة أو فشلها فى الوصول بهم إلى المستوى المنشود.

٥- عدم تقييم مرافق الجامعة، لتحديد جدارتها لتكون على مستوى العصر.

ب- التحديات

إن مدخل التقييم الذاتى للأداء الجامعى والاعتماد، يقف بين مداخل التطوير الأخرى موقفًا متفردًا؛ ذلك لأنه افتقر إلى النموذج التطبيقى المباشر.

(*) أفرد الفصل الخامس لدراسة متخصصة فى قضية تقييم الأداء الجامعى.

ج- التوصيات والمقترحات:

١- إنشاء مجلس (فى إطار المجلس الأعلى للجامعات ممثلاً فى مختلف الجامعات والكليات والأقسام)؛ لتقويم الأداء الجامعى فى كل مستوى، واعتماد البرامج الدراسية بعد تقييمها، ووضع المعايير لكل مجموعة من القطاعات الجامعية الكائنة، أو التى ينتظر أن تستحدث فى المستقبل.

٢- تشكيل لجان أو عقد ورش عمل لبحث ودراسة الأساليب العلمية المتبعة عالميًا للتقييم على عدة مستويات، أولها التقييم الذاتى والمحلى، وتكوين بُؤَر تعليمية تطبيقية بكليات الجامعة ومعاهدها تتخصص فى عملية التقييم الذاتى للأداء، وتلحق بمكتب عميد كل كلية أو معهد وبها تمثيل فى كل قسم، من فرد أو مجموعة مؤهلة فى هذا التخصص.

٣- إعداد استبيانات لاستطلاع رأى ووجهات نظر هيئات التدريس، والجهات المعنية، فيما يختص بعملية التقويم الذاتى والمحلى للأداء، واعتماد البرامج الدراسية فى قطاعات التعليم المختلفة.

٤- من الأعراف الجامعية تكليف جميع الأقسام العلمية بكليات الجامعة ومعاهدها بإعداد «ملف المقرر» و«توصيف المقرر»، وتوزيع مسئولية ذلك على المعنيين فى جميع المقررات التى تقوم هذه الأقسام بتدريسها فى كل مجالات تخصصها.

٥- أهمية العمل على ربط الأقسام العلمية المتناظرة بعضها ببعض ربطًا أفقيًا داخل الكليات بالجامعة ومعاهدها، كما يتم ربطها جميعًا ربطًا متكاملاً فى اللجان العلمية الدائمة للأساتذة، ومن ثم بلجان قطاعات التعليم المختلفة بالمجلس الأعلى للجامعات. وذلك بغرض تحديد الأدوار الملائمة فى عملية تطوير التعليم الجامعى من خلال أساليب وتقنيات التقييم الذاتى للأداء، واعتماد البرامج الدراسية فى القطاعات المختلفة.

٦- تقييم الجودة: إن الجودة فى التعليم العالى مفهوم متعدد الأبعاد، ينتهى إلى استمرارية الارتقاء بالمستوى العلمى بأسلوب مبرمج، ذلك يشمل توصيف جميع

أساليب التعليم وأنشطته من برامج تعليمية وأكاديمية، وبحوث ومنح دراسية، والمدرسين والطلاب كذلك تقييم المبانى والمرافق، والمعدات والتجهيزات المعملية، ومدى توفير الخدمات للمجتمع المحلى ورعاية البيئة الأكاديمية والطلابية.

ويعتبر التقييم الذاتى الداخلى إضافة إلى المراجعة الخارجية (على يد خبراء مستقلين متخصصين - محليين أو دوليين) من عوامل تعزيز الجودة، على أن يكون التقييم الداخلى والخارجى واضحًا للعيان بشفافية وصدق.

وقد توجهت الدولة إلى إنشاء هيئات وطنية مستقلة، ووظيفتها تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليًا، لكنه هنا ينبغى إيلاء العناية الواجبة لخصوصية الأوضاع المؤسسية والوطنية، بغية مراعاة التنوع وتفادى الأنماط الموحدة. وكذلك ينبغى مشاركة كل أصحاب الشأن (Stake Holders) كأطراف أصيلة فى عملية تقييم الأداء الجامعى.

***